2-1

(14 اكتوبر) تحقق في أسباب استمرار ارتفاع أسعار الأسماك

رئيس تعاونية صيرة: الباعة هم سبب ارتفاع الأسعار

أصحاب مطاعم: الباعة يحافظون على ارتفاع السعر

الأسماك مادة غذائية أساسية لسكان المناطق الساحلية وفي محافظة عدن يعتمد السكان عليها بدرجة أساسية وتجدها تتصدر مائدة الغداء.

هذه السلعة شهدت ارتفاعاً في أسعارها منذ بضعة أعوام وبقيت على ماهي عليه حتى صار سعرها يضاهي أسعار اللحوم.

وقد عقدت عدة اجتماعات واتخذت عدة إجراءات وبقي الحال على ماهو عليه من دون حلول ومن دون ان ينخفض سعر السمك.. ١٤ اكتوبر أجرت في سياق هذا التحقيق عدداً من المقابلات والنقاشات وتحاورت مع كافة أطراف العملية وخرجت بالحصيلة التالية:

بادئ ذي بدء كان لابد لنا ان نلتقي بالجهة الأولى ذات العلاقة بالموضوع وهي الجمعية التعاونية السمكية في مديرية صيره كنموذج للجمعيات باعتبارها الأقدم والأكثر تلامساً مع الواقع حيث كان لنا اللقاء الأول مع الأخ علي سلام رئيس الجمعية التعاونية السمكية (صيره) .. فإلى الحصيلة :

لتعاونية صيره مطالب

بادئ ذي بدء نود منكم ان تحدثونا أخ علي سلام كرئيس للجمعية التعاونية السمكية صيره عن تأسيس الجمعية ؟

- فيما يتعلق بالجانب التنظيمي والمالي للجمعية فقد تمكنا في 7/11/2007م من عقد الاجتماع الانتخابي وإقرار الحسابات الختامية منها الحساب الختامي لعام 2006م وإغلاق الحسابات حتى شهر أكتوبر لعام 2007م والأمور تسير بشكلها الطبيعي والقانوني وفقاً لقانون التعاون رقم 39 لعام 1998م ونحن نعمل وفقاً لقانون التعاون هذا بالنسبة للجانب المالي والتنظيمي فالأمور تسير بشكلها الطبيعي والإخوة في الجهاز المركزي العلاقة معهم علاقة جيدة ويقومون بإغلاق الحسابات في حينها.

أشير ايضاً إلى انه جرى كما قلنا عقد الاجتماع الانتخابي للجمعية التعاونية وقد سار بصورة جيدة وديمقراطية وتم إعادة انتخابنا كرئيس للجمعية التعاونية وإعادة انتخاب مجلس الإدارة السابق بالاجتماع وإقرار كافة الوثائق وحضر الاجتماع الانتخابي مندوب الشؤون الاجتماعية كما حضره ايضاً كضيوف مدير عام المديرية خالد وهي ووكيل المحافظة المساعد احمد الضلاعي.

الرئيس يهتم

فيما يتعلق باهتمام فخامة الرئيس بالجمعيات السمكية ومنها جمعية صيرة التعاونية السمكية ليس وليد الساعة فقد شجع النشاط التعاوني السمكي منذ سنوات طويلة في عموم محافظات الوطن اليمني وبالنسبة لنا نحن في تعاونية صيرة فقد اهتم الرئيس بالصيادين في هذه المحافظة ومنها هذه المديرية وأعطى توجيهاته بتأسيس جمعيتنا وفي عام 1997 أعطيت للجمعية بدعم من فخامة الرئيس حوالي سبعين قارباً جرى توزيعهم على الصيادين...

وايضاً هناك ملامسة لهموم الصيادين ومعاناتهم واعتقد ان التوجيهات الأخيرة لفخامة الرئيس تبعث فينا الأمل لمتابعة تنفيذ الإخوة في قيادة المحافظة بالعمل على تنفيذ توجيهات فخامة الرئيس واهم هذه التوجيهات مايتعلق منها باللسان البحري اولا: فإذا ماتم انجاز اللسان البحري فنعتقد ان 60٪ من مشاكل الجمعية قد بدأت تحل وليس مشاكل الجمعية فحسب بل المشاكل التي يعاني منها الصيادون بشكل عام في المحافظة لأنه لايوجد لسان بحري على مستوى محافظة عدن اللهم لسان بحري صغير يوجد في عمران وبني في السبعينات على ما أتذكر.

وأين سيكون موقع اللسان البحري الذي تطالبون بإنشائه؟

- نريد إنشاءه في موقع (البمبة)

ألن يؤثر إنشاؤه على المواقع السياحية الاستثمارية؟

- لن يؤثر مطلقاً بل وسيضفي بعداً سياحياً آخر على المنطقة بوجود كورنيش ووجود لسان بحري على امتداد مئتي متر ويمكن ايضاً ان يكون متنفساً للمواطنين بدلاً من أن يكون المواطنون محصورين في حيز ضيق فاللسان البحري هذا سيعطي بعداً آخر.

وماذا عن اللسان البحري الممتد بجانب مستشفى عدن العام؟

-هذا اللسان يتبع المضخة التابعة لمؤسسة المياه والصرف الصحي ولكن اللسان البحري الذي يحتاجه كل الصيادين في صيره ويحتاجه الكثير من المواطنين في هذه المديرية هو مقترحنا بإنشاء اللسان البحري الذي يمتد من كورنيش صيره إلى عدن مول وسيكون بمثابة بحيرة هادئة وله تأثير على الحركة السياحية بشكل ايجابي.

نحتاج للسان بحري وتخفيض الضريبة

هل هناك أي صعوبات تواجهكم؟

- نعم فالصيادون بحاجة إلى دعم بالقوارب ووسائل الاصطياد ومحركات بحرية وهم ملتزمون بدفع الرسوم للدولة فهم يدفعون 3٪ من إنتاجهم للدولة وهم يمكن أكثر شريحة اجتماعية على مستوى الوطن اليمني تدفع الضرائب للدولة.

* أثناء لقاء ممثلي التعاونيات السمكية برئيس الوزراء السابق الأستاذ عبدالقادر باجمال أثناء رئاسته للحكومة السابقة تم الخروج بجملة من المعالجات أبرزها وضع لائحة تحدد النسب وأتذكر منها 3٪ للدولة و2٪ للتعاونية وأخرى لتطوير مؤاني الاصطياد أو المراسي .... الخ.

مامدى تطبيق ما اتفق عليه؟

- نعم الثلاثة بالمئة هي رسوم للدولة ونحن لنا رأي في هذه النسبة وهي لم تأخذ بعين الاعتبار الجهد المبذول في عملية الاصطياد أي جهد الصياد أي انه توجد اسماك معينة يغامر الصياد بحياته من اجل اصطيادها وتخصم منه 3٪ وتوجد اسماك يتم اصطيادها بسهولة ومع ذلك يدفع الصياد ضريبة عليها ايضاً 3٪ ونحن رفعنا وجهات نظرنا للعديد من الجهات المسؤولة ولكن لا احد من الجهات المعنية يطلع على المراسلات. ونحن نطالب بإعادة النظر في الرسوم التي يدفعها الصيادون والمحددة بشكل ضرائب تأخذ بعين الاعتبار الجهد المبذول من قبل الصياد في اصطياد هذا النوع أو ذاك من الأسماك فاسماك اللخم والثمد اصطيادها فيه نوع من المخاطرة على حياة الصياد لذلك نأمل ان تعدل هذه النسبة.

ماهو المقترح بالتعديل للنسب على نوعيات الأسماك التي تضعونه؟

- نحن مقترحنا لماذا لاتكون الرسوم-مثلاً- واحداً في المئة على اسماك اللخم والثمد والأسماك الأخرى ممكن ان تكون مثلاً اثنين في المئة والحبار ممكن ان تكون النسبة 3٪ فالصياد الآن يدفع رسوم 3٪ حتى في البترول فالصياد يشتري بتروله بثلاثين الفاً ويتجه إلى خارج المياه الإقليمية ليصطاد الثمد فجاء بمحصول أي ثلاثين الفاً قيمة البترول وتخصم منه الضريبة لذلك فاضعف الإيمان استثناء ضريبة البترول. ونحن من الجمعيات النموذجية ضمن الجمعيات العاملة في المحافظة.

كما اعلم هناك ست جمعيات انضمت إليها جمعيتان وأصبحت ثماني جمعيات تعمل في المحافظة ماذا تقدم هذه الجمعيات للصيادين هل هناك تأمين على حياتهم؟ هل ساعدتهم على تأمين ممتلكاتهم عند تعرضها للأضرار او الغرق؟

عملية الاصطياد الجائر للأسماك باستخدام شباك ذات فتحات صغيرة تؤدي إلى تلف المخزون السمكي وإهدار اسماك يمكن ان نقول إنها غذاء المستقبل أمر آخر هو استخدام السخاوي بشكل غير عقلاني وغير منظم وبشكل عشوائي مما يهدر ايضاً الثروة السمكية ويتلف الشعب المرجانية حيث تتوالد الأسماك كيف تتعاملون انتم كجمعية بالتعاون مع الجهات المختصة بالوزارة لوضع حد لهذه الممارسات وأساليب الاصطياد؟

الشباك الاسرئيلية تدمر البيئة البحرية

بكل صراحة هذه الشباك ذات الفتحات الصغيرة والتي اصطلح على تسميتها بالإسرائيلي (مجازاً) فنحن نتابع كجمعية هذه المسألة ونمنع استخدامها تماماً من قبل أعضاء جمعيتنا ونقوم بعملية شرح للأعضاء بخطورتها وهي ليست إسرائيلية ولكن سموها هكذا تسمية نتيجة ماتسببه من إبادة للثروة السمكية لهذا سموها اسرئيلية وهي مضرة للغاية ومع الأسف الشديد لاتوجد رقابة وإجراءات صارمة للحد من استخدامها وكذلك الحال فيما يتعلق بالاستخدام العشوائي (للسخاوي) التي يتم رمي العدد الهائل منها بطريقة غير منظمة (والسخوة) هي قفص حديد يرمى في البحر تدخل إليه الأسماك ويرفع بعد فترة للحصول على مافيه من اسماك ولكن مع الأسف الشديد هذه السخاوي تعمل على تدمير الشعب المرجانية هذا من جانب ومن جانب آخر استخدمت بشكل سيء حيث ترمي العشرات بل المئات منها بشكل عشوائي فلا يعرف موقعها بعد فترة من قام برميها فتموت الأسماك التي بداخلها وايضاً تلوث البيئة البحرية جراء تعفنها في(السخاوي).

ضرورة البدء بتوسيع أسواق(الحراج) وفتح محلات للبيع ومراقبة مايتلف عمداً

سوق الحرج صيرة

سوق الحرج صيرة

باعة التجزئة: لسنا من يرفع السعر وهناك تواطؤ بين سماسرة كبار ومحرجين

تحقيق/محمد عبدا لله أبو رأس
تصوير/ جان عبدالحميد

اذاً لن نستغرب ان وجدنا أنفسنا بعد حين بدون اسماك او في قلة تواجدها كما هو حاصل الآن في الدول المطلة على البحر المتوسط جراء نفايات المصانع والاصطياد الجائر؟

- نعم هذا صحيح إذا ما استمررنا على هذا الحال لذلك نحن نحتاج كما قلت إلى إجراءات صارمة ونحن من جانبنا مع كل ماينظم الأمور ويحافظ على هذه الثروة الوطنية كقيادة لإحدى الجمعيات العاملة بالمحافظة والوطن عموما لذلك فنحن بحاجة إلى اتخاذ قرار ملزم من قبل السلطة المحلية بالتعامل الحازم مع الاصطياد المدمر وهذا القرار يكون وفق مواسم الإغلاق والسماح الصادر من مكتب وزارة الثروة السمكية ويكون ملزماً لكافة الجمعيات السمكية وبصراحة هذا القرار إذا ما ثم اتخاذه فيجب ان يتابع ولا فلن تكون له أي جدوى.

نأتي إلى قضية الارتفاع المستمر لأسعار الأسماك بشكل دائم ومستمر طوال العام على الرغم من عقد العديد من الاجتماعات والمناقشات ووضع الحلول والمقترحات وبصرف النظر عن مواسم الاصطياد الوفيرة او المغلقة ماهي أسباب هذا الاستمرار في غلاء الأسعار؟

رأي التعاونية في ارتفاع أسعار السمك

أسباب الارتفاع هم باعة التجزئة ومن يقوم بعملية البيع في الأسواق وقد تحدثنا في هذا الموضوع في عدة اجتماعات ولقاءات ونقاشات وعلى الجهة المعنية بالتنظيم والتموين بمكتب وزارة الثروة السمكية القيام بعملية الرقابة والحد من الارتفاع.

ولكن ليس بمقدور مكتب الوزارة التدخل لفرض الأسعار في ظل تحرير التجارة فقد عالجت قيادة المحافظة ومكتب الوزارة هذا ووجدت ان هناك جملة من الحلول لعل أبرزها العمل على توفير متطلبات المحافظة أي زيادة العرض ومضاعفته ولكن لم يأت نتيجة ماريكم كجمعية؟

- بصراحة مايخص موضوع التحكم بالكمية فقد لقي فشلاً تحت مبرر إنها كلها محافظات الجمهورية والناس في عدن يأكلون الثمد والديرك والسخلة والجحش.

أي ديرك وأي سخلة لقد تعدت أسعارها الخيال والثمد صار مقارباً لسعر اللحم ولم يعد لغالبية الناس سوى (الباغة) حتى الثمد صار شراؤه بذخاً وتتحدتون عن الديرك والسخلة؟

- معظم هذه الأسماك أسعارها مرتفعة جداً

هي مرتفعة لان كمياتها قليلة

لكنها في مناطق أخرى من الوطن تباع بأسعار ارخص على الرغم من بعدها عن مواقع الاصطياد هل التصدير للخارج هو السبب؟

- لايوجد تصدير للخارج.

النفي في غير محلة يوجد تصدير ولكن هل هو السبب في ارتفاع الأسعار أم ان هناك اسباباً أخرى؟

- الأنواع التي ذكرتها صحيح متوفرة بشكل قليل عكس الثمد والباغة تكون متوفرة في السواحل ولكن الديرك تواجده نادر.

ولكنه كان متوافراً وبأسعار رخيصة فما السبب؟

- كان عدد الناس قليلاً

ولكن الآن مع ارتفاع عدد الناس ارتفع ايضاً عدد الصيادين وتوفرت وسائل الاصطياد الحديثة فما السبب؟

- بصراحة التعامل مع الاسماك هو عرض وطلب وإنتاج الأسماك ليس كالتعامل مع مصنع احدد فيه كم إلف طن فينتج لي المصنع الكمية المطلوبة التعامل مع البحر مرتبط بمواسم بأمواج برياح بأمور كثيرة.

ولكن السعر المرتفع لم يزل مرتفعاً حتى في مواسم الطفرة حين يكون العرض كبيراً ويمكننا ان نبرر ارتفاعه في فترة يكون فيها البحر (زيب) ام في مواسم الإغلاق ولكنه مرتفع طوال العام بالمحافظة الساحلية نريد الإمساك بطرف الخيط؟

- بصراحة نحن لايوجد من طرفنا رفع للأسعار او المحافظة على ارتفاع السعر ونرى ان على الدولة ان تتدخل في تحديد تسعيرة الإمساك بين البائع بالتجزئة والمشتري أي المواطن.

أما نحن في مراكز الحراج فان مزادنا علني والأسعار ليست مرتفعة وإذا ارتفعت فإلى حدود أربعمائة ريال او خمسمائة ريال للكيلو جرام في المزاد وهنا بعدها يمكن ان تحدد فيا بائع بالتجزئة انت خذلك فائدة مئة او مئة وخمسين على الكيلو جرام وهنا ممكن آلية الدولة ان تتدخل أما ان تحدد الدولة سعراً مركزياً للثمد او الديرك فهذا غير صحيح.

*ما الذي يؤكد ان بائع التجزئة هو سبب الارتفاع غير العقلاني ايضاً في أسعار الأسماك؟

- من خلال أسعار المزاد ومقارنتها بأسعار البائعين بالتجزئة في الأسواق والحارات والبقالات الخاصة ببيع السمك.

ماذا يقول باعة التجزئة؟

- ونتجه مباشرة إلى الأسواق لنلتقي بمجرد خروجنا من مبنى الجمعية التعاونية ودخولنا السوق الجديد في صيره بباعة الأسماك فيه حيث كانت اللقاءات التالية:

احد الباعة في العقد الثالث من العمر طلبنا إجراء حوار معه فرفض قائلاً لا أريد إجراء اللقاء والحوار لأنني لست معنياً بالأمر فانا اعمل في مكان آخر بمهنة حرة أخرى ولكنني أتردد بين الحين والآخر على السوق لا بيع سمكاً فيه.

الآخر ويدعي وجدي سعيد اجرينا معه الحوار التالي:

انا اعمل بشكل مستمر وثابت في السوق

بكم تشتري الحوت ياوجدي؟

- اشتري الحوت بحوالي أربعة عشر ألف ريال وبخمسة عشر إلف ريال

كم وزن الحوت؟

- حوالي 17 إلى 18 كيلو جراماً

وبكم تبيع الكيلو؟

نبيع الكيلو بألف ريال والناس عندما يرون نبيع الكيلو بألف ريال يعتقدون إننا نحن نرفع الأسعار ونبيع الأسماك بسعر مرتفع وغالي بينما المشتري من الأسماك اساساً بأسعار مرتفعة فنحن نشتري الكيلو بسعر تسعمائة ريال ونبيعه بألف ؟

وماذا تبقى لنا من فائدة فنحن ندفع إيجار المفرش سبعة آلاف ريال في الشهر. وبصراحة عندما كنا نبيع قبل وجود هذا السوق كنا مرتاحين لأننا كنا نبيع على الشارع لكن الآن ندفع رسوم إيجار للمفرش وندفع رسوماً متعددة للبلدية ولا نربح بعد الكيلو سوى مئة ريال وهي لا تكفي في ظل هذا الغلاء في الأسعار ونحن ايضاً نكتوي بنار الأسعار فهل يكفي مانحصل عليه مصاريف الأسرة أو للملبوسات او الكهرباء والماء.

ولكن مع ذلك فانتم ترفعون الأسعار وتحافظون كما يقال على ارتفاع الأسعار حتى عندما تشترون من الحراج بسعر رخيص؟

- من يقول هذا الكلام وأوصله لكم هو المسؤول عن ارتفاع الأسعار وأقول لك بصريح العبارة ان التعاونية هي المسؤولة عن انفلات الأمور في الحراجات(المزادات) العلنية التي نشتري منها الأسماك وبسعر غال لان هناك شركات تأتي لتشتري الأسماك من الحراج ولهذا يبقى السعر مرتفعاً ونضطر نحن للشراء بهذه الأسعار المرتفعة ومهما كان العرض في السوق كبيراً فان هذه الشركات لديها القدرة المالية لسحب اكبر كمية من الأسماك من السوق وبتالي هي التي تتحكم بالأسعار ولسنا نحن بإمكاناتنا المحدودة والبسيطة جداً . هناك عملية تصدير للأسماك إلى خارج الوطن حتى الباغة صارت تصدر لخارج البلد وليس لبقية المحافظات واختفت من الأسواق.

ربما يكون ليس موسم اصطيادها الآن؟

- لا، موسمها الآلان ولكنها اختفت من الأسواق.

ماهي الأسباب من وجهة نظرك؟

- الصيادين يبعونها للشركات من خارج الحراجات والشركات تقوم بتصديرها للخارج.

ولكن هذه الشركات تعمل وفق القوانين السارية في البلد وتدر عملة صعبه للبلد وتشغل عمالة يمنية فأين الخلل؟

- نحن لا نتحامل على هذه الشركات ولكن العملية بحاجة إلى تنظيم والى إعادة التوازن للأمور وبإمكان التعاونية ان تقوم بذلك (باعتبارها المسؤولة عن الحراجات وهو أمر في غاية البساطة) من خلال توفير الكميات الكافية من الأسماك وعدم تسريبها أو السكوت على تسربها.

انت تبيع الثمد وهو سعره غال ماذا عن الزينوب؟

- للأسف الشديد نحن كباعة في الأسواق وتحديداً في هذا السوق الجديد وبجانب الحراج نبيع الثمد بمثل ماشرحت لك مسبقاً لكن غيرنا في الأسواق الأخرى والباعة المفترشين على الأرض او في البقالات المخصصة لبيع الأسماك في الأحياء يبيعون السمك الزينوب باعتباره ثمداً فالزينوب ارخص من الثمد ولكن هؤلاء يستغلون عدم معرفة المشتري ويبيعون الزينوب بسعر الثمد فالحوت الزينوب بألف وخمسمائة إلى إلف وسبعمائة ريال وفيه من أربعة إلى خمسة كيلو جرامات أي ان سعر الكيلو مشترى من ثلاثمائة إلى أربعمائة ريال ولكنهم يبيعون الكيلو الزينوب بثمانمائة ريال باعتباره ثمداً وهذا حرام وغش وتطفيف والبعض من هؤلاء الباعة لا يدفعون رسوماً ولا ضرائب. ومع ذلك يأتي المشتري ويقول كيف تبيعون بألف ريال وخارج السوق بثمانمائة ريال والبعض ليس لدية معرفة بالفارق بين هذين النوعين من الأسماك.

البائع حسن هندوس العمر 28 سنة يقول :

نحن نشتري السمك من الحراك فالمنتج يأتي بالأسماك للحراج ويوضع علي شكل أكوام سمك متعددة ويتم الحراج ويرتفع سعر الكوم من السمك مثل الجحش إلى خمسة او ستة آلاف ريال ونشتريه نحن بهذا السعر الغالي والعدد المحدود والضئيل في الكومة بمعنى ان السعر يكون غالياً وبالتالي نحن نبيعه بهذا السعر ونحصل على هامش ربح بسيط فسعر الحبة الجحش يصل إلى ثمانمائة ريال سعر الشراء ويتدخل احد الزبائن ويدعى كامل باحكيم مالك مطعم يقول حتى وسعر الشراء منخفضاً مازال سعر البيع مرتفع ففي المواسم التي يكثر فيها السمك ينخفض السعر فبالنسبة للثمد يحدث بعض الأحيان ان يتم انخفاض أسعار الشراء والحوت الذي يشترى من الحراج من نوع الثمد مشترى بعشرة آلاف ريال ويزيد 19-18 كيلو.

وبكم يباع الكيلو لكم كمشترين؟

- يباع بالسعر نفسه ألف ريال وهناك من يشتري رخيصا ولكنه يصر على البيع بسعر غال ويقوله لا يمكن ان أبيع بأسعار رخيصة وبهمة ان سعر الكيلو جرام من السمك يبقى مرتفعاً ويقول لو بعت بسعر اقل اليوم فسيأتي الزبون اليوم التالي او الثالث والسعر مرتفع وسيقول كيف اخذت منك أمس او أول أمس بسعر منخفض وسيخسر الزبون لذلك يصر على البيع بسعر مرتفع وبصراحة أقول لكم ان الحوت الثمد الذي يزن 15 إلى 16 كيلو جرامات يصل سعره إلى خمسة آلاف او ستة آلاف ريال لان الثمد احياناً يأتي بكمية كبيرة.

ونلتقي بائع التجزئة عمر محمود فنسأله عن ارتفاع الأسعار على مدار العام واسبابة به؟

- فيما يتعلق بموضوع أسعار الأسماك حينما تصل إلى موقع الشراء في السوق المركزي في (الدوكيارد) تجد البائعين بالجملة من العازلات او مانسميها (الطنجات) تجدهم منسقين كلهم بشكل موحد فيما يتعلق بأسعار البيع التي يقومون بها ويكون هناك حوت زينوب يزن كيلو ونصف او كيلوين إلا ربعاً فيقول لك بسبعمائة وخمسين ريالاً سعر الشراء من حراجهم وان طلب تخفيض السعر يقول لك مالم يناسبك فلا تشتري وارحل وتقول له بكم أبيعة إذا اشتريه بسبعمائة وخمسين فيقول (خارجك والاروح من أمامي) اما فيما يتعلق بالثمد نفس الطريقة يتم الحراج بتصاعد السعر من المشترين من باعة التجزئة منا حتى يصل إلى سعر معين.

وحينها يسأل المحرج مالك السمك الذي جاء به على متن العازلة او (الطنجة) هل قبلت بالسعر الذي وصل إليه الحراج فيمسك المالك للعازلة والسمك بالحوت مدلياً إياه من الذيل مخاطباً من رسا عليه المزاد إما بالبيع او الرفض لأنه يزن بيده الحوت.

ومن أين تأتي العازلات؟

- هذه العازلات او (الطنجات) تأتي من حضرموت او من شقرة في أبين او من عمران او فقم إلى (الدوكيارد) موقع الحراج الكبير بمحافظة عدن وعندما يرفع مالك السمك الذي في العازلة الحوت ليجيب عن سؤال المحرج فانه يرفعه ليعرف (وزنة وقيمته ليضع للمشتري من باعة التجزئة هنا الفارق بين) شراء الحوت وبيعه للمواطن المشتري من بائع التجزئة وعندما نقول لهم ان السعر غال فبكم تريدنا نبيع الكيلو جرام يقول لك بع مثل الناس اشتريت غالياً وأبيع غالياً وانت بع غالياً فانا آتي بالأسماك من أماكن بعيدة وادفع ضرائب 8٪ حسب قولة ويقول عندما يبيع تَرتفع إلى 11٪ ايضاً المنتج الذي يصل بصيده من القارب إلى الحراج مباشرة يقول لك صرفت بتروله كثيراً بحثاً عن السمك وأحاول استعادة ماصرفته على البترول وتعبي وجهدي الذي بذلته ومن يعمل معي على ظهر القارب.

شلة الأقارب هم من (يحرجون) الأسماك ولهم نسبة ظاهرة وأرباح باطنة

وللمحرجين نسبة من الفوائد

وماذا عن استمرار السعر المرتفع حتى عندما يزداد العرض ويرخص سعر البيع في الحراج؟

- في مواسم الوفرة المنتوج السمكي بمثل ماحدث قبل شهرين في صيره دخلت ثلاث شركات وسحبت اكبر كمية من الأسماك المعروضة في الحراج ونحن كبائعين صغار في المفارش الصغيرة كحال مفرشي هذا الذي ترونه بالكاد نبيع الحوت أو الحوتين الثمد نجد المحرج يحرج باثني عشر إلى عشرين حوت تمد كبير أو أربعين حوتاً متوسط الحجم دفعة واحدة للبيع في الحراج ونطلب منه الحراج على شكل دفعات بعدد قليل حتى نتمكن كباعة تجزئة من الشراء من الحراج فيرفض ويقول إما شراء الدفعة كاملة او الانسحاب من الحراج.

وما الغرض من بيع الدفعة كاملة في الحراج؟

- حتى يتمكن صاحب الشركة من الدخول في الحراج بإمكانياته الكبيرة وبالتالي:سحب المتوفر من الأسماك في السوق.

أين حدث هذا؟

- في صيره.. في صيره والهدف حتى يتمكن صاحب الشركة من دخول الحراج وهنا أنا أسأل لماذا لا نعمل بمثل مايحدث في المكلا ففيها يمنع على أي شركة سحب الأسماك إلا بعد توفير متطلبات أسواق المحافظة تم بعد ذلك تتم عملية البيع للشركات ولكن هنا في محافظة عدن يحدث العكس فما يهم المحرج هو الربح لان المحرج يحصل على نسبة 2٪ من الكمية المباعة في الحراج غير نسبة الـ3٪ التي تعود للدولة التي يذهب ريعها لفائدة البلد في بناء المشاريع ومنها مشروع السوق الجديد والكورنيش ورصف الشوارع والإنارة وبناء وترميم المستشفيات .. الخ.

بينما المحرج يحصل على النسبة 2٪ من المشتري وكلما ارتفع سعر الصيد كلما زاد ربح المحرج وهو ايضاً يأخذ نسبة 8٪ من الصيد المنتج صاحب القارب.

مامدى صحة هذا الكلام؟

- هذا الكلام أكيد وصحيح وأنا مشتري من الحراج وبائع تجزئة للأسماك ومسؤول عن كلامي.

وضح لنا المزيد مما يحدث في عملية الحراج؟

- عندما تدخل الشركات يحدث تنافس فالحوت الثمد الذي كنا نأخذه بثمانمائة ريال أو إلف ريال ويزن أربعه أو خمسة كيلو جرامات ونبيعه للناس بسعر الكيلو بثلاثمائة أو أربعمائة ريال أثناء وفرة الأسماك في الأسواق تعمل هذه الشركات على تصعيد سعر هذا الحوت ليصل إلى ثلاثة آلاف ريال ويقول لي هذا حقي وبعد هذا السعر اذا أردت ان تزيد فخذ وهنيئاً وطبعاً انا لا استطيع ان أجارية بالكمية الكبيرة في الشراء وكل مابيدي عمله هو شراء حوتين او ثلاثة او خمسة على الأكثر وعندما يأتي صيد قليل ترتفع الأسعار في الحراج بشكل كبير جداً بحيث إننا لانتمكن من دخول الحراج او المزاد العلني للأسماك وللأسف الصيادون يجارون مالكي العازلات في رفع الأسعار..

نراك لاتتبع زينوباً ولديك ثمد فما رأيك بمن يغش المشترين ببيع الزينوب على انه ثمد او يخلط النوعين ويبيعهما بأسعار عالية؟

- للأسف الشديد بعض الباعة ليس لديهم ذمة ولا خوف من اللّه عز وجل هم يعملون ذلك لأنهم جشعون ويريدون الربح الكبير عبر هذا الغش.

ومن وجهة نظرك ماهو المخرج من هذه الإشكالية؟

- المخرج بيد الجميع من الصياد المنتج وأصحاب العازلات والمحرج وبائع التجزئة إلى الشركات فالجميع لايقنع بالربح المعقول والجشع أعمى الناس حتى صار كل واحد يريد ان يبتلع الآخر.

البائع بالتجزئة في سوق كريتر للأسماك نعمان فارع غالب العمر 55 يقول: أنا أرى ان الحل بيد المحرجين أنفسهم سواء في حراج (الدوكيارد) او حراج صيره فهم سبب هذا الارتفاع الجنوني لأسعار الأسماك فإذا انضبط كل محرج وانضبطت الشركات التي تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم المنتج السمكي المتوفر في أسواق الحراج فان سعر الاسماك سوف ينخفض.

وعلى الدولة اذا أرادت ان تضبط الأمور ووفقاً للاقتصاد الحر ان تتحرى جيداً وتقوم بعملية ضبط لآليات البيع ليس من خلال فرض الأسعار ولكن من خلال كسر الاحتكار القائم حالياً في أسواق الحراج وفضح الألاعيب التي تمارس فيها أي ان عليها ان تعرف اين يذهب الصديق وبكم يباع وان تعمل إحصائيات بالأرقام لحاج السوق المحلية وكميات تقريبية لما يتم اصطياده وفقاً لمواسم الاصطياد لان العشوائية تقف وراء رفضهم لأغراض ومصالح مادية ويشكلون (مافيا) تنخر جسد المجتمع من داخله وهي أكثر خطورة من أي عدو خارجي.

ماذا تقترح ايضاً من إجراءات عملية وواقعية يمكن ان تسهم في وضع حد لمعاناة المواطن جراء ارتفاع أسعار الأسماك؟

- بصراحة نحن متهمون بأننا سبب هذا الارتفاع ولدينا الأدلة التي تؤكد براءتنا وهناك مقترحات نضعها ممكن ان تساعد على وضع مخارج عملية لدوامة الاتهامات التي نحن فيها وهي ان تعاد عملية الحراج في الأسواق الكبيرة مثل سوق كريتر وسوق الشيخ عثمان وان تتم عملية الحراج فيها لان بهذه العملية سيحرج السمك في السوق كما كان في السابق وسيرى المواطن بعينية السمك وسيعرف سعر البيع لبائع التجزئة؟

وفي الحقيقة انا بائع تجزئة قديم وقد عاصرت فترة بيع الأسماك فترة ماقبل الاستقلال وأقول ان الفترة الماضية كان عدد الصيادين محدوداً ووسائل الاصطياد متواضعة وكان حينها سعر الأسماك رخيصاً غير ان هناك من يبرر ارتفاع الأسعار ويربطها بأمور بعيدة كل البعد عن الواقعية ليخفي ألاعيبه.

هل لاتساع مساحة توزيع الأسماك واستهلاكها وتزايد الطلب عليها في عموم محافظات الجمهورية دور في ارتفاع أسعارها؟

- لا، ليس لهذا الموضوع أي دخل في ارتفاع أسعار السمك على الإطلاق والدليل على ذلك رخصها في العاصمة وفي تعز ثم لماذا لم ترتفع خلال الفترة الاولى ليوم الوحدة ولم ترتفع الا خلال السنوات الأخيرة إنها ترتفع بفعل التواطؤ بين المحرجين وأصحاب رؤوس المال الكبيرة التي يعمها إبقاء الاسعار على مستواها العالي ولو تتذكر معي مانشره الاعلام قبل بضعة أعوام حول الكشف عن عدد من (الطنجات) او الشاحنات التي ضبطت وهي تقوم بإتلاف كميات من الأسماك ورميها في حفر في الصحراء ثم ردمها أنهم يحافظون اليوم على الاسعار المرتفعة بأساليب اخرى ومتطورة اما نحن الصيادين من باعة التجزئة او القطاعين كما يسموننا فلا علاقة لنا بالموضوع لان الواحد منا بالكاد يشتري حوتاً او اثنين او ثلاثة على الأكثر لمبيعة ويصرف على أولاده.

اما مبرر تضاعف عدد المستهلكين فنقول انه ايضاً تضاعف عدد الصيادين (المجالبة) والصيادين (القطاعين) ودخلت وسائل انتاج واصطياد متطورة واتسعت مساحة الاصطياد ايضاً لذلك فهذا ليس مبرراً منطقياً.

الأخ عرفات سعيد صديق بائع تجزئة في سوق كريتر يقول أن المشكلة تكمن في الحراج حيث يتم المزاد على الأسماك بشكل غير منظم وتحرج الأسماك بالمزاج ووفقاً لتقديرات صاحب السمك من الصيادين (الجالبة) ولا يحرج بعد الوزن بالكيلو حتى يعرف المشتري من الحراج كم فائدته وكم خسارته ونحن نأمل أن توضع حدوداً لهذه العشوائية حتى يكون العمل العمل منظماً ودقيقاً فعند ضبط الوزن في الكمية المباعة سيتحدد السعر ويستقر وهذا إجراء أولي ثم بعدها تأتي عملية متابعة الأسماك الكثيرة التي تشتري وضبط أي عملية إتلاف متعمدة للمحافظة على الأسعار المرتفعة ثم تليها عملية فتح مزادات في مختلف أسواق بيع الأسماك الكبيرة بالمحافظة ثم تأتي في النهاية عملية فتح محلات بيع أسماك من قبل التعاونيات أما مصانع تصدير الأسماك فلا نعتقد أن لديها الوقت والعمالة الكافية للبيع في الأسواق بالتجزئة وإذا باعت الأسماك في الأسواق فلن تقنع بهامش ربح يتناسب مع مقدرة المواطن البسيط على الشراء لأنها تبيع الأسماك بأسعار عالية وبالعملة الصعبة في الخارج .

أما الأخ أنور عبد الخالق بائع تجزئة فيقول إن أغلب المشترين بالكميات الكبيرة من الحراج ليسوا تابعين للشركات المصنعة ولكنهم سماسرة يرفعون الأسعار ويبيعونها للشركات المصنعة للأسماك بأسعار أعلى وأعلى وإذا أردت معرفة كيفية التلاعب بالأسعار وبالحراج وتواطؤ المحرجين مع أولئك السماسرة فاحضر فجر يوم غد فجأة وسترى بعينيك كيف يقوم المحرجون بإرساء المزادات على السماسرة (بلكزة) خلف المحرج ليرسو العطاء على سعر معين وحينما تسأل المحرج يرد عليك لقد رسا المزاد على الهواء لتكتشف أن الهواء هو الشخص السمسار الواقف خلف المحرج وما خفي كان أعظم .

البائع بالتجزئة محمد صالح أحمد يقول إن عدداً محدوداً من (المحرجين) يسيطرون على الأسواق ويحتكرون مهنة الحراج ولهم علاقات مع كبار المشترين من (الحراج) الذين يسيطرون على الأسعار وقال أنا سأذكر أسماءهم وهم :

(علي الزغير ومزاحم) ومجموعة من أخوة وأولاد عم رئيس التعاونية علي سلام فهل هناك من يردع هؤلاء عن أفعالهم .

في الجزء الثاني من التحقيق سنواصل نشر المزيد من المعلومات .